الأمن الثقافي: مقاربة مفهوماتية – نظرية

Cultural security is a conceptual, theoretical approch

عواطف مومن
جامعة خنشلة، الجزائر، aouatefmoumen@gmail.com
رفيق بوبشيش
جامعة باتنة 1، الجزائر، rafikboubchich@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/03/15 **تاريخ القبول:** 2021/03/27 **تاريخ النشر:** 2021/04/01

ملخص:

تشير التوقعات إلى أن عامل الثقافة سيكون أكثر انتشارًا في الأعوام القادمة، باعتبارها وسيلة للقوى الجديدة للإكراه بعيدا عن العامل العسكري، لذلك هذه الورقة تدرس الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية: ماهي مضامين مفهومي الامن الثقافي، فرضية البحثية تنطلق من خلال فكرة وهي أن تحديد مضامين الأمن الثقافي يكون وفق إستخداماتها كوسيلة وكأداة سياسية، *أو من خلال عامل الاتصالات الغير المسبوقة بين الأفراد والمجتمع. لدراسة الموضوع تعتمد الورقة على المقاربة الأمنية بإعتبارها مقاربة تساعدنا في فهم مدلول الأمن الثقافي. دراستها يكون من خلال ثلاثة محاور، الأول يدور حول دراسة مفهوم الأمن، والثاني تطور مفهومه، وثالثا خاص بتحديد مفهومي الأمن الثقافي. توصلت الدراسة إلى أن مضامين الأمن الثقافي تتلخص في اعتبارها عملية مستمرة يعيشها الفرد في بيئته.*

الكلمات المفتاحية: *الأمن :الأمن الثقافي؛ الهوية الوطنية ؛ الأمن الثقافي العالمي.*

Abstract:

Expectations indicate that the culture factor will be more prevalent in the coming years; it considered as a mean for the new forces of coercion instead of the military factor, the subject treats the following problematic.What are the contents of the two concepts of security and cultural security ? The research hypothesis is started through the idea that defining both contents. It is based on its uses as a mean and a political tool or through the unprecedented communication factor between individuals and society. The study relies on security approach that helps us to understand the significance of cultural security .Concluding that the implications of cultural security are summarized as a continuous process that the individual lives in his environment.

Keywords: *security and cultural security; national identity and global cultural security.*

* **المؤلف المرسل: عواطف مومن،** aouatefmoumen@gmail.com

مقدمة:

تعتبر دراسة القوة الثقافية في السياسة الدولية مسألة معقدة وصعبة للغاية، إذ لم تستخدم التحليلات والدراسات التنظيرية بشكل صريح العناصر الثقافية، ومن ثم فإن دور الثقافة مثلها مثل العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية، ليس واضحًا في نظرية العلاقات الدولية، ولكن بعد حدوث تطورات عالمية، خاصة أحداث 11 سبتمبر أضفت إلى إدراك العديد من الباحثين أنه لا يمكن تحقيق فهم عمق العلاقات بين الدول بالاعتماد على العوامل السياسية والاقتصادية بصورة بحتة، ومنه اضفوا إلى التركيز على القضايا الثقافية وإيلاء اهتمام خاص لمجال الثقافة من أجل تحقيق إدراك واقعي للعلاقات الدولية. وما يضاعف من أهمية القضية هو تصميم بعض النظريات الجديدة والمدارس الفكرية الجديدة وتأثيرها على السياسة العالمية. بما في ذلك نظرية صراع الحضارات، وحوار الحضارات، والسيولة الثقافية، وموقف ما بعد الحداثة تجاه فئة الهوية والثقافة، من خلال هذه النظريات حاول المؤلفون والمفكرون استكشاف طريقة القوة الثقافية والعلاقات الدولية في ضوء المكونات التحليلية للأمن الثقافي.

باعتبار أن الأمن الثقافي يشكل في السياسة الدولية أداة مهمة في تحقيق الأهداف الوطنية للدول، لأن التطور الثقافي وتغيير أي ثقافة هو من بين الأمور الضرورية والمطلوبة لبقاء الدول. وتجدر الإشارة بأن الخطاب السائد على السياسة الدولية خلال الحرب الباردة كان لصالح القوة الأمنية والعسكرية من خلال تعظيم فكرة الأمن القومي والأمن العسكري.

لذلك جاءت هذه الورقة محاولة دراسة الأمن الثقافي والهوية الوطنية لما لهما من أهمية، لكونهما امتداد للأمن القومي والاقتصادي والسياسي والعسكري وغيرها. فهو يرتبط بالأشكال الأمنية الأخرى ويعمل معها بشكل مترابط.

ومن هنا فإن السؤال الأساسي هو: ماهو مدلول الأمن الثقافي وفيما يتجسد؟ استجابة لذلك، يتم طرح الفرضية بهذه الطريقة (محاولة إنتاج وشراء وإقناع القيم والمواقف والاتجاهات والمواقف المشتركة تؤدي إلى تحقيق القوة الثقافية، ونتيجة لذلك، تسهيل تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية من الدول، وتعزيز السياسة الخارجية للدول، ومن ناحية أخرى، استخدام القوة الثقافية، يخلق ثقافة المقاومة في مجال السياسة العالمية وبالتالي تحقيق الأمن الثقافي)

تعتمد الورقة على المقاربة الأمنية باعتبار أن الأمن القومي هو جزء من الدراسات الأمنية.

معالجة الموضوع تتم من خلال الاعتماد على الخطة التالية، العنصر الأول يعالج مدلولات ومفاهيم المختلفة للأمن، والعنصر الثاني يعالج تطور مفهوم الأمن من خلال المنظور التقليدي والحديث، والعنصر الثالث التطرق إلى مفهوم الأمن الثقافي وإلى أهم العناصر المشكلة لمفهوم الثقافة.

تعريف الأمن:

قبل أن نتطرق إلى مفاهيم الأمن الثقافي، يجدر بنا التطرق إلى المفاهيم المختلفة لمفهوم الأمن. فعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فإن مفاهيم "الأمن"، قد أصبحت محددة وواضحة فيفكر كل

مدرسة، وقد أدى ذلك إلى بروز كتابات متعددة في هذا المجال، ومن أهم تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف باري بوزان و تعريف ولفرز، والذين يمثلان أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، فباري بوزان يعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو "**قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية**" (Mathews 1989, p. 162).

أما تعريف آرنولد ولفرز لعام 1952، فقد نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين، وهو يرى أن "**الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم**" وهي تتمثل بـ" بقاء الدولة، الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية" (Mathews p. 163) .

وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لارغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه.و لقد ميز بوزان خمسة أبعاد أساسية للأمن.

- ✓ **الأمن العسكري**: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.
- ✓ **الأمن السياسي**: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- ✓ **الأمن الاقتصادي**: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- ✓ **الأمن الاجتماعي**: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- ✓ **الأمن البيئي**: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية (Mathews, p. 173)، أما مدلول "الأمن" من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية فهو يعني "**حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية**" (Mathews, p. 173) ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء (Mathews, p. 177).

فحين يرى "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين، في كتابه "جوهر الأمن"..: "**بأن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة**". واستطرد قائلاً: **"إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".**

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله - سبحانه وتعالى -: **"فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ"**. ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي. من هذه التعاريف يمكن الوصول الى تعريف اجرائي للامن باعتباره أنه:" **القدرة التيت تمكنها الدولة من تأمين مصادر قوتها الداخلية و الخارجية، الاقتصادية و العسكرية، في شتَّى المجالات بهدف مواجهة المصادر التي تهدِّدُها سواء كانت داخلية أو خارجية، في السلم و في الحرية"** (Kakonen, 1962, p. 22).

2. **تطور مفهوم الأمن:**

ارتبط مفهوم الأمن بتطور مدلوله في مختلف مراحل تطور البشرية منذ القديم حتى وقتنا الحالي، فمدلول الأمن في الحضارة الرومانية كان مرتبط بمصطلح سيكيوريتاس اللاتينية، (Kakonen, p. 22) والذي كان يرمز إلى الحالة الداخلية للأفراد، والتي تتعلق بالحالة الذهنية كالهدوء، وراحة البال، والتحرر من القلق، أما عند اليونانيين فقد ارتبط مفهوم الأمن بالقانون، فقد كان ينظر إليه كمنظور اجتماعي للفرد، و كان يشير في الغالب إلى سلامة الأفراد داخل السياق الاجتماعي، وذلك بتطبيق القوانين وسيطرة الشرطة بهدف طمأنة الشعب في المدن (Atwood, 1995, p. 135).

أما في العصر الحديث كان مفهوم الأمن منصب على الدولة، باعتبار أن المفكرين أبدوا اهتماماتهم على الشؤون الداخلية للدول والعلاقات بينهما، كمكيافيلي و دانتي، ومارسيليو بادوا وايراسموس،والتي أسست كتاباتهم فيما بعد تيار فكري رسم لما يسمى بمفهوم الدولة الحديثة، والتي تبنتها في مابعد النظرية الواقعية والتي حصرت مفهوم الأمن في الأمن القومي، والذي يعني أمن الدولة من خلال فرض سيادتها، وحماية حدودها من التهديدات التي تشكلها الدول الأخرى، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وزوال خطر المعسكر الشرقي، وانهيار جدار برلين، وظهور فواعل جديدة غير دولاتية، وبروز أخطار جديدة مثل الفقر والأوبئة والتغيرات المناخية، أدى إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن، وتعد أعمال باري بوزان جسر هذا الإنتقال، وبذلك تم الانتقال من مركزية الدولة باعتبارها وحدة التحليل إلى المجتمع في المسائل الأمنية، إلى غاية صدور تقرير التنمية البشرية 1994، والذي أرسى إلى ظهور الأمن الإنساني، والذي تجسد في مدرسة كوبنهاقن بتركيزها على أمن الأفراد (Atwood, p. 137)

أ- المنظور التقليدي لمفهوم الأمن:

الدارس لحقل العلاقات الدولية يلحظ وجود اتجاهين كبيرين في مجال الأمن والإستراتيجية، وهما كل من الاتجاه الواقعي الذي عرف تكييفات وتحديثات من طرف منظريه الذين أسسوا للمدرسة الواقعية الجديدة، والاتجاه الثاني وهو الاتجاه الليبرالي ومن بعده الليبرالي الجديد.

والمدقق في الأطروحات السابقة يجد أنها تركز على جانبين محوريين وهما :

1- مركزية الدولة في التحليل السياسي والأمني والاستراتيجي.

2- الطبيعة العسكرية للتهديدات التي تواجه الدول.

وبالتركيز على الدعامتين السابقتين وإسقاطهما على مفهوم الأمن فإننا نجد أن مفهوم التهديد (the concept of security) لأي دولة يأتي من طرف دولة أخرى في طبيعته العسكرية وهذا ما نستطيع أن نصطلح عليه "الأمن ذو الطابع الاستراتيجي"

غير أنه ومع نهاية الحرب الباردة فرضت مدرسة جديدة في الأمن نفسها على التحليل الأمني، وهي مدرسة كوبنهاغن التي طورت ما يعرف بمقترب " الأمن الغير تقليدي" و التي عملت على توسيع مجال الدراسات الأمنية من خلال نظريتها في الأمننة مع إسهامات كل من "باري بوزانّ و "أول وايفرّو"ياب دي وايلد" وآخرون.

كما رافق هذا الهاجس السياسي والأمني اهتماما أكاديمي متزايدا تجسد في ظهور مقترب جديد في الأمن يعرف بـ"الأمن الغير تقليدي" الذي أعطى مفهوما أوسع للأمن بتوسيع دائرة الدراسات الأمنية لتشمل دراسة تهديدات جديدة بدات تواجه الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كالصراعات الاثنية والبيئة والهجرة الغير شرعية والإرهاب والأمن الالكتروني وغيرها من المسائل الأمنية الحديثة.

2. المنظور الأمني الجديد:

المنظور الأمني الجديد هو مقابل للمنظور الأمني التقليدي ويشار به لتلك المحاولات التي نشأت في السياق الأوروبي لتوسيع مفهوم الأمن على مستويين هما:

*- **على مستوى الفاعلين الأمنيين:** ويقصد بالفاعلين الأمنيين الأطراف التي يحتمل قدوم التهديد من طرفها وكذا الجهة التي تتصدى للتهديد. فنجد أن المقترب القديم للأمن يركز على الدولة ومؤسساتها الحكومية سواء المحلية أو الدولية كفواعل أساسية في المسائل الأمنية. بينما المنظور الأمني الجديد يوسع دائرة الفاعلين الأمنيين لتشمل بالإضافة إلى الدولة فواعل غير حكومية كالجماعات والمنظمات الغير حكومية سواء منها المحلية أو الدولية.

*- **على مستوى طبيعة التهديد:** حيث كان ينظر تقليديا للمسالة الأمنية على أنها تفاعل بين الدول أي أن مصدر التهديد يأتي من طرف دولة اتجاه دولة أخرى في شكل تهديد عسكري، غير أن الواقع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة غير هذا المفهوم بحكم بروز تهديدات أمنية جديدة بعضها يأتي من داخل الدولة ذاتها كالصراعات الاثنية والهجرة غير الشرعية والإرهاب والبيئة والتهديدات الالكترونية والجريمة المنظمة والأوبئة والقرصنة البحرية وغيرها.

الانطلاقة الأولى لتوسيع مفهوم الأمن كانت سنة 1983 مع كتاب باري بوزان تحت عنوان **"الشعب والدول والخوف"** الذي سجل بدايات التحول الأساسي في النقاشات الأكاديمية حول مفهوم الأمن، ثم تم تبني هذا المشروع من طرف "مدرسة كوبنهاكن" التي سميت كذلك بعد مركز أبحاث النزاع و السلام في كوبنهاكن الذي انحدرت منه معظم الأبحاث الداعية إلى توسيع أجندة الأمن الأوروبي.

فكرة "الأمننة" التي جاءت بها مدرسة كوبنهاكن تبرز مدى التأثير الواضح لعلم اللغة الاجتماعي على المنظورات الأوروبية في العلاقات الدولية والذي أدى إلى بروز تشكيلة واسعة من المنظورات البديلة في السياسة الدولية ومن أهمها فكرة "الأمننة" التي يعتبر كل من "باري بوزانّ و"أول وايفرّ المنظران الأساسيان لها.

عرف كل من"باري بوزانّ و"أول وايفرّ الأمننة "كعمل خطابي ناجح" من خلاله يتم بناء فهم شخصي متبادل ضمن جماعة سياسية لمعالجة شيء كتهديد وجودي لهدف قيم محدد لأجل السماح بالقيام بإجراءات استثنائية مستعجلة للتعامل مع التهديد (Stritzel, 2007, p.p. 357-358)وقد حددت مدرسة كوبنهاكن خمسة (05) أصناف أساسية للأمن وهي الأمن عسكري وبيئي واقتصادي واجتماعي وأمن سياسي، وتكون المسألة ذات طابع أمني اذا مست أي جانب من هذه الجوانب الخمسة ، كالتهديد الذي يواجه وجود الدولة (تهديد عسكري)، أو السيادة الوطنية أو الأيديولوجيا (الأمن السياسي)، أو الاقتصاد الوطني (الأمن الاقتصادي)، أو الهوية الجماعية (الأمن المجتمعي)، أوالأنواع والانتظام البيئيين (الأمن البيئي)، في هذا السياق يلخص كل من "ميلي كاباليرو" "أنتوني ورالف ايمارز" فلسفة مدرسة كوبنهاكن كالتالي:

*- من وما هي الأهداف المحددة -المهددة-؟ ويمكن أن تكون أشخاص أو مجموعات (اللاجئون، ضحايا انتهاكات حقوق الانسان،..الخ) بالإضافة إلى عدد من مجالات (السيادة الوطنية، البيئة، الاقتصاد،...الخ) التي تمتلك الادعاء بحق البقاء والتي يزعم بان وجودها مهدد.

*- من هم الأطراف المأمننين؟ هؤلاء يمكن أن يكونوا عبارة عن حكومات أو نخب سياسية أو جيش أو مجتمع المدني، وهؤلاء الأطراف –أو الفاعلين- هم يأمننون مسألة بتفصيل وجود تهديد (أو تهديدات) لحياة وبقاء تلك الأهداف الخاصة المحددة.

*- بالمقابل من هم الفواعل الغير مؤمننين؟ هؤلاء الذين يعيدون تكوين قضية على أنها لم تعد تشكل تهديدا، بذلك ينقله من مجال الأمن إلى المجال العادي العام.

*- كيف يتم إكمال عملية الأمننة؟ هنا يتم التركيز على الكيفية استعمال الأطراف المأمننين للغة الأمن (العمل الخطابي) لإقناع جمهور محدد بالطبيعة الوجودية للتهديد و فعل الأمننة يتم حينما يتم إقناع الجمهور المعني بالتهديد الوجودي للأهداف المعنية .

3- تعريف الامن الثقافي

أولا. تعريف الثقافة:

تتضمن الثقافة كغيرها من المفاهيم في العلوم الاجتماعية أكثر من معنى حيث لا يوجد تحديد واضح لمفهومها فقد ظهر مصطلح الثقافة بعد القرن السادس عشر مصحوبا بكلمة ذاكرة أو عقل (ثقافة الذاكرة –ثقافة العقل) ويرى "**ادوارد ايريو**""**edouardherriot**"أنها:"الشئ الذي يبقى في الإنسان عندما ينسى كل ما سواه".

في حين قدّم "**ادوارد تايلور**"**Edward Taylor**" سنة 1870م أول تعريف انساني للثقافة بأنها "ذلك الكلّ المركّب الذي يشمل المعرفة العقائد الفن الأخلاق العرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع." كما تجسد تعريف الثقافة كذلك في المؤتمر الخاص الذي عقدته المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم.

من خلال ما سبق تمثل الثقافة مجموع جوانب الفضاء التواصلي البشري أي إدراك البشر لواقعهم والدلالة التي يسندونها له والمشاريع التي يتبنونها لتغييره وتحريره بالإضافة إلى أنماط العلاقات التي يقيمونها في ما بينهم فيدخل في هذا التحديد كل ما يمس الجوانب العقائدية والمعرفية والسلوكية دون تمييز أو حصر. وتتوزع الثقافة إلى ثقافة **عالمة** تستند إلى معايير الكتابة وأساليب النقل التربوي وثقافة **شفهية** هي العمق الشعبي لتقاليد المجتمع الفكرية والعقدية والسلوكية (بوسعدية 2012، ص. 376).

1- تعريف الأمن الثقافي:

يكتسب مفهوم الأمن الثقافي في معنى بنائيا تراكميا كمرادف في الدلالة لتحقيق الإشباع الذاتي من الحاجات الثقافية. فأمن ثقافة بهذا المعنى هو قدرتها على توفير حاجاتها على الإنتاج ومغالبة الندرة والحاجة ورفع خطر الخوف من فقدان القيم الثقافية والرمزية التي تجيب عن مطالب المجتمع وهو يفيد أيضا قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل ظروف متغيرة أو تهديدات فعلية عن طريق "الحفاظ على مكوّنات الثقافية الأصلية، لمواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية أي حماية وتحصين للهوية الثقافية من الاختراق والاحتواء من الخارج."

وكنتيجة على ذلك يعرف الأمن الثقافي انطلاقا من عدم وجود تهديدات للثقافة بمعناها الواسع ويفيد من ناحية أخرى مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى خلق ظروف قابلة لتنمية وتطوير الثقافة لحماية نفسها والتكيّف مع التغيرات من خلال مجموعة من الإجراءات والأفكار والقواعد والقوانين التي يجب اتخاذها وتحقيقها للوصول إلى التنمية البشرية بمفهومها الشامل وتحقيق الاستقرار والحماية والحرية والتقدم إلى الأمام بكل ثبات وثقة (بوسعدية 2012 ص. 380).

إن التهديدات الثقافية لأي بلد من أعقد وأصعب أشكال التهديد التي تطال الأمن القومي للبلاد. والأمن الثقافي هو من أكثر الأبعاد غير الملموسة للأمن. ومن الصعوبة بمكان مساءلة القادة بسبب أقوالهم وشعاراتهم في هذا المجال. يأتي البحث في الأمن الثقافي في آخر الموضوع الذي يتناول الأمن القومي للدول، ويعد من مكوناته الأساسية. وكذلك يتلاءم التأكيد على العناصر "الثقافية" و"القيمية" للأمن القومي للدول مع التعاريف الجديدة المقدمة حوله. " يمكن اعتبار الأمن الثقافي على انه بيئة تستطيع من خلالها أمة ما أن تجتاز مسيرتها التكاملية بالتزامن مع حفظ هويتها الثقافية وبدون التصادم مع الموانع البشرية."

لدى كل من الحضارة والثقافة الدينية والإسلامية واستراتيجيات ضمان الأمن الثقافي خصائص ومكونات متعددة. ويحتاج تطور الحضارة والثقافة المرتبطة بالدين، والإبداع في العلم والفن، الى الثبات والاستقرار الاجتماعي الأمني والهدوء أكثر من أي شيء آخر. ومنشأ ومولد الحضارة والثقافة هو في المجتمع النامي والآمن. ومن جهة أخرى فإن تطور وترقي الحضارة والثقافة كفيل بالحفاظ على الأمن وثباته، وإشاعته تساهم في إزالة التوتر والتشنج على الصعيدين المحلي والدولي.

يتضح جلياً اليوم لجميع الباحثين دور الثقافة وحضور القيم الثقافية في صلب التحولات التي تطال المجتمع. ومن هنا يلاحظ، مع تبدل النظرة الى مفهوم الأمن، طرح آراء ثقافية جديدة تتحدث عن أولوية وتأثير الثقافة في الأمن القومي للدول. بمعنى أن الأمن القومي لبلد ما لا يتلخص في زيادة عديد القوات النظامية، ولا

في زيادة التسلح النوعي، ولا في خوض الحروب العنيفة فحسب، بل يبدو أن أهم ركن من أركان الأمن القومي هو وجود أشخاص مثقفين .

يعتقد المثقفون أن نظام المعاني الذي يعبّر عنه بالثقافة سيكون له وجود مستقل بمجرد تشكله على رغم كونه وليد سلوك العوامل الاجتماعية.

تصمد الثقافة إزاء التجدد والحداثة ولكنها ستتأقلم مع التغيير تدريجياً بسبب إمكانية تحولها، ويمكن للأفراد الذين يضعون ويصوغون معاني بأنفسهم ان يضيفوا عليها أو يعيدوا تركيبها أو حتى صياغتها من جديد.

النقطة الجديرة بالاهتمام، هي أن الأفراد بإمكانهم أن يكونوا من طالبي نظام معين جديد، وعندما يحصلون عليه يصبح بإمكانهم مواجهة الثقافة القائمة، وهذا الأمر يمكن أن يحدث في حالة عدم استطاعة العوامل الاجتماعية تقبل الثقافة القائمة خلال مسار عملية التحول الاجتماعي، إذاً الثقافة لديها إمكانية للإنتاج ولإعادة الصياغة والطلب.

وعلى ضوء ذلك، وبالالتفات الى التعريف الذي تم عرضه في البداية عن الأمن الثقافي بان عدم استطاعة أي نظام سياسي الإجابة على وجه لائق عن الاحتياجات الثقافية للناس بحسب الظروف الزمانية والمكانية، وكذلك التبليغ والترويج على نحو صحيح للأسس الثقافية والوطنية والدينية في المجتمع، فإنه يمهد الطريق بذلك لإرساء الثقافة الأجنبية المخالفة لنظام القيم، وبالتالي سيجازف بأمنه القومي، وباستقراره وبقاء نظامه السياسي (محمد تولايى، 2020).

2. أهمية الامن الثقافي و متطلبات تحقيقه:

يعتبر الأمن الثقافي ضرورة للحفاظ على مستويات الثقافة في أبعادها ومجالاتها ومظاهرها المتعددة، والوقوف ضد التيارات الهدامة التي تؤدي إلى تذبذب الأفكار وإعاقة عملية التنمية. فالفرد لابد أن يتسلح بخصائص ومهارات معينة تعينه على التعايش الإيجابي مع تحديات القرن الحادي والعشرين، منها أن يكون الفرد واعياً بحضارته، وقادراً على النظرة الموضوعية تجاه الثقافات الأخرى، وأن يكون قادراً على الجمع بين الأصالة والمعاصرة متمسكاً بهويته، معتزاً بثقافته، وأن يعمل على تنميتها وتطويرها، ويكون قادراً على توجيه اهتماماته نحو المشكلات التي تواجهه حيث يتطلب ذلك الإعداد الجيد للأفراد ليكونوا قادرين على استيعاب الانفجار المعرفي، والتمكن من المعلومات والتكامل معها، وذلك باتفاق عمليات صناعة المعرفة، وتوليدها بسرعة وبدقة، حتى يكونوا قادرين على الحياة في عصر حضارة المعلومات (محمد تولايى، 2020).

حيث تظهر متطلبات تحقيق الامن الثقافي في عدة جوانب نذكر منها:

- ❖ الحفاظ على الذاتية الثقافية من خلال القيم والمعايير التي تحيط بمجتمع واستقراره وتميزه عن باقي المجتمعات الأخرى.
- ❖ تحقيق الأمن الثقافي يسهم في بناء المواطن الصالح، ويحميه من كل التيارات الوافدة والأفكار الهدامة، ومن التطرف والإرهاب والعنف السياسي، ويجعله قادراً على المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع.

- ❖ تحقيق الأمن الثقافي يأتي على رأس العوامل التي تحمى الأفراد من السلوك الاجتماعي غير المرغوب فيه مثل أفلام الجريمة، العنف، الجنس وغير ذلك، وكذلك السلوكيات الغريبة الفاسدة والهدامة.
- ❖ يؤدى تحقيق الأمن الثقافي إلى حماية العادات والتقاليد المتوارثة، والتي تمتد بدورها إلى القيم الإنسانية ذات الطابع الديني والاجتماعي.
- ❖ يستطيع الفرد من خلال الأمن الثقافي أن يدرك الكثير من المفاهيم الواردة من الثقافات الأخرى، ويعمل على الارتقاء بها بما يتناسب مع المجتمع وظروفه في ضوء النظام العالمي الجديد.
- ❖ تحقيق الأمن الثقافي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، فالفرد الواعي يشجع استخدام الإنتاج المحلى بدلاً من الترويج للصناعات الغربية التي تسبب إضراراً بالاقتصاد المحلى.

3. معايير و عناصر الامن الثقافي:

1. معايير الامن الثقافي:

إن الأمن الثقافي يعني توفير الثقافة الصالحة للناس حتى يتمكنوا من خلالها أن يعيشوا حياتهم المعاصرة بشكل سليم و إيجابي و هو يعني بناء قوة الوجود الثقافي الذاتية، التي لا تقوى على المقاومة و الصمود فحسب، و إنما على الاندفاع و الملاحقة و الفعل المؤثر، و لكي يتحقق هذا يجب أن يعتمد الأمن الثقافي على عنصرين أساسيين:

أ -الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية: لأن الذات الثقافية بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يستوعب منتوج المثقف، لذلك فإن منتوج المثقف ينبغي أن ينطلق من الخطوط العريض و روح الثقافة الذاتية، بما تمثله هذه الثقافة الذاتية من رموز و أفكار و قيم. والاعتزاز بالثقافة الذاتية لا يعني أن تغلق الأبواب على ما هو ليس في الأيدي و تتحكم بها قوى أخرى خارجة، و إنما يعني أنه في البدء ينبغي تحقيق الذات الثقافية والحضارية، وجعلها حاضرة في الحركة الاجتماعية و الثقافية. و الانطلاق من هذا الحضور للتفاعل مع الثقافات الأخرى. ومشكلتنا المعاصرة ليست في الثقافات الأخرى بل في الممارسات التي تخنق الذات الثقافية والتضييق عليها، لهذا فإن تجاوز الآثار السيئة و الخطيرة للثقافات الغازية لمجتمعاتنا و شعوبنا، هو في أن نطلق الحرية لثقافتنا الذاتية بأن تعبر عن نفسها بأي طريقة شاءت، إن إعطاء المجال للثقافة الذاتية رموزا و أفكارا هو الخيار الاستراتيجي الذي نتمكن من خلاله تحقيق مقولة الأمن الثقافي (محمد تولايي، 2020).

ب- الانفتاح و الحوار مع الثقافات المعاصرة: لأن الثقافة هي عبارة عن عملية مستمرة لا تتوقف عند حد أدنى تكتفي بتوفيره للناس، و إنما هي تهيئ الأرضية لعملية انطلاق ثقافي، تأخذ من الموروث الثقافي و الانفتاح على الثقافة المعاصرة نقطتي انطلاق و ارتكاز في جهدها الثقافي الراهن، فالأمن الثقافي لا يعني بأي شكل من الأشكال تحت متاريس الماضي عن الثقافة المعاصرة، بل يعني الاعتزاز بالذات الحضارية مع هضم معطيات الآخر الحضارية، لأن الانطواء و الانغلاق عن العصر و ثقافته و منجزاته هو إفقار للوجود الذاتي بحيث نضحى وكأننا نعيش في القرون الوسطى السالفة بعيدون كل البعد عن إنجازات الإنسان المعاصر وآثار العلم وحسناته، وبالتالي فأن أي مجتمع لا يتمكن من صيانة أمنه الثقافي و استمرارية فعله الجماعي إلا بالاعتزاز بالذات الموصول بالانفتاح على منجزات العصر و كل هذه الأمور تحفزنا للبحث عن الذات الثقافية وإبراز مضامينها وتطلعاتها

وتربية المواطن على ضوئها وأهدافها، وعليه يمكننا الحصول على الحد الأدنى من الأمن الثقافي المطلوب في عصر تكنولوجيا الاتصالات و الأقمار الصناعية (محمد تولايى، 2020).

2. عناصر الامن الثقافي:

إنّ الثقافة كل ما يكوّن ذهنيّة مجتمع أو أمة ما -من دين ولغة وتاريخ- تؤّثر بالطبع على إنتاج أخلاقها وآدابها وتصوراتها لأن تكوين ثقافة أي أمة من الأمم يمرّ بمرحلتين:

الأولى: تفاعل الإنسان مع العناصر المكونة للثقافة: الدين واللغة والتاريخ

أما **الثانية**: فهي إنتاج الثقافة ذلك بأن تفاعل الإنسان ينشأ عنه أخلاق وعادات وأعراف. ومن خلال الوقائع السابقة يتكون الأمن الثقافي من عدّة عناصر أهمّها: الدين واللغة والتاريخ.

أولا. الدين:

هو أهم مقوّم من مقوّمات أيّ ثقافة لأنه رابطة اجتماعية تصل الناس بعضهم البعض وتؤلف قلوبهم وتنظم سلوكهم. فالدين هو تنزيل إلهي ومعطى سماوي يحتّم على الجماعات أن تؤمن به وتخضع لمبادئه وعليه فأيّ ثقافة لا تقوم على اعتقاد ديني راسخ مآلها الزوال والاندثار، وهناك شواهد في التاريخ وسجلاته تكشف أن هناك حضارات وثقافات ماتت واندثرت نتيجة لموت واندثار الاعتقاد الديني مثل: الحضارة العيلامية والحضارة الاشورية والحضارة البابلية والحضارة الفارسية ومصر القديمة ، وهذا إن دلّ على شيء إنه يدلّ على الأهمية التي يكتسبها الدين في حياة أيّ ثقافة من الثقافات.

ثانيا. اللغة:

تمثّل اللغة الناطق الرسمي باسم الثقافة والموكل إليها إبراز ما تحويه هذه الثقافة من كنوز معرفية وبالتالي اللغة تشكّل المحور الأساسي الذي تلتصق به من ناحية هوية الفرد ومن ناحية أخرى هوية الجماعة وبين هذه وتلك هوية الدين. فاللّغة عدّد اللسان الثقافي الذي هو بالأساس يمثّل الهوية الثقافية للإفراد والشعوب وهي عامل اختلاف ثقافة عن أخرى إضافة إلى ذلك هي أسلوب للتواصل والاحتكاك واثبات الهوية وتأكيد وجودها، إذا تصدعت اللغة فان الهوية تكون في خطر.

ثالثا. التاريخ:

يعتبر التاريخ حامل وخازن بل وحارس الثقافة الأول، فقد عبّر عنه الروماني **"شيشرون"** بأنه: "من لا يعرف التاريخ يبقى طفلا أبد الدهر" هذه المقولة تلخص أهمية التاريخ في ذاكرة الأمة ونضج ثقافة أفرادها". أما عن تعريف التاريخ فقد عرفه الباحث **"أحمد داوود"** بأنه " أخطر العلوم الإنسانية شأنا إذ أنه يحتضن نشاط الشعب المادي والروحي ومن خلاله تتحدّد القسمات القومية والسياسية والحضارية لأفراد الأمة جيلا بعد جيل من هنا فانّ جميع دول العالم المتقدّم تنظر اليوم إلى تاريخها القومي نظرتها إلى الأمن القومي ".

إذن التاريخ هو ذاكرة الشعب وثقافة هذه الذاكرة التي تورّث للأجيال اللاحقة مكوّنات الهوية والشخصية وتقف على الحقائق ما يجعل الدول والشعوب تستند عليه لبناء الحاضر والتطلع إلى المستقبل (بوسعدية، ص. 380).

3. مهددات الامن الثقافي:

بعد أن شهد العالم فيما مضى تبادل ثقافات عديدة أدت في النهاية إلى تراكم الحضارات وفتح الباب أمام الثقافات الأخرى للأخذ والرد بات هذا التنوع والتمايز الثقافي مهددا اليوم من خلال مايلي:

أولا: العولمة الثقافية

إنّ العولمة مفهوم ظهر في سبعينيات القرن الماضي ليعبّر عن مرحلة حديثة أسالت الكثير من الحبر فقد ظهر هذا المفهوم في الاقتصاد ليتسع نطاقه ويشمل جميع المجالات لعل أهمها الثقافة ومعظم التعريفات ذات المرجعية التي تناولت العولمة يجمعها قاسم مشترك هو الصفة الإيجابية للعولمة لتؤكد اضمحلال أو على الأقل تقليص دور السيادة والحدود السياسية واختزال المسافات الجغرافية وأول من أشار إلى مصطلح العولمة هو "**مارشال ماك ماهان**" وبعد ذلك اهرت عدّة تعريفات لها مثل ما طرحه "**رولاند روبرتسون**" ليحصرها في كونها تعبير عن" اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم زمانيا ومكانيا وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش والذي يتضمن تقارب المسافات جنبا إلى جنب مل تقارب الثقافات للدرجة التي لم يعد بالإمكان الانعزال أو التقوقع" (عبده 1430 هـ، ص. 11).

وهي تغيير منظومة القيم الاجتماعية والثقافية للشعوب فما زالت هذه القيم تشكل الثقافة السائدة طالما لم تتغير المنظومة القيمية للمجتمع فان طرأ التغيير على هذه المنظومة عولت الثقافة السائدة إلى ثقافة بائدة، وبالتالي تطالب العولمة بالحفاظ على مستويين ثقافين ورفض مستوى ثالث فهي تؤكد على ثقافة عالمية كما تؤكد على الثقافات المحلية المحدودة، والتي عليها أن تتعايش في ظل القيم الثقافية العالمية لكنها ترفض ثقافة الأمة والدولة الثقافية المستندة إلى الدين والتراث، وهو ما يعني التفكك الثقافي للعالم لإعادة صياغته .

إنّ ظاهرة العولمة كانت في بداياتها ظاهرة إيجابية لكنها مع الوقت انتهت إلى إنهاء التعددية الثقافية وسلم الشعوب من هويتها الثقافية لصالح ثقافة واحدة هي الثقافة الكونية، وعليه أصبحت العولمة الثقافية تهديدا حقيقيا للأمن الثقافي من قيّم وعادات ولغة وثقافة ما لم يتم تهذيب هذه الثقافة الكونية وتحجيم دورها العابث في تغيير معالم الشعوب بل أضحت تمثّل الشكل الجديد والعصري للاستعمار لأنها تطالب بإنهاء الثقافة المحلية (محمد تولايى، 2020).

حيث تتضمن العولمة الثقافية مجموعة من المضامين عملت على نشر فضاء ثقافي عالمي مشترك يرتكز على مبدا فوق الثقافات القوميه و ذلك بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك و هذه المظامين هي:

الإعلام: وماله من تبليغ فكري ثقافي معيّن يؤثّر على الهوية الثقافية للشـــعوب، وتعني في نهاية الأمر سـهولة تنقل المنتجات الثقافية وسـرعتها (سعدي 2006، ص. 266).

الفضائيات: حيث تقوم هذه الأخيرة بدور كبير في الحياة الثقافية للشعوب لأنها أصبحت توجّه أفراد الأسرة إلى مسار واحد بعد أن قامت بإلغاء المسافات المادية لكن بالمقابل ساهمت في خلق حدود ثقافية (أبو جودة 2008، ص. 35).

الانترنت: لقد مكنت هذه التقنيات من إرسـاء شـبكات اتصـالية عالمية لتبادل المعلومات على نطاق عالمي كوني بصفة مبسطة وسريعة عبر أجهزة صغيرة وفعالة بما تحمله من معلومات وأفكار ثقافية. فهذه الالية ذات القوة التأثيرية التي تدعم العولمة بتياراتها واتجاهاتها المختلفة -والتي يفترض أنها تمارس دورها المحوري في توحيد العالم وزيادة ترابطه واتصـــاله فعلى الرغم من ايجابيات تداول المعلومات إلاّ أنّها تحولت إلى أداة تدميرية حتى أنّ البعض شبهها بالقنابل المعلوماتية نظرا لأثارها السلبية في تشكيل الأفكار والأخلاقيات والقيم لأنها تمسّس بناء معرفيا هشا قائما على السـطحية والتغريب (أبو جودة، ص. 35).

العولمة الثقافية عبارة عن ظاهرة تتأثّر بتجربة الحياة اليومية وبنشر الأفكار والسلع، كما تعمل على توحيد أشكال التعبير الثقافي في جميع أنحاء العالم، فهي تعتبر اتجاه نحو التجانس الذي سيجعل التجربة الإنسانية في كل مكان كما هي في الأساس، وذلك بسبب كفاءة وجاذبيّة الاتصالات اللاسلكيةّ، والتجارة الإلكترونيّة، والثقافة الشعبيّة، والسفر الدولي أيضاً، ولكنّها أبعد ما تكون لجعل أي شيء أقرب إلى ثقافة العالم الواحد (ولد أباه 2001، ص. 9).

تعد العولمة الثقافية احدى اتجاهات العولمة، والتي يتم تعريفها بأنها: تشارك الثقافات بعضها مع بعض، وذلك بعد انتشار شبكات الإنترنت، فلم تعد الثقافات كما من قبل، منغلقة على أفرادها، وإنما أصبح هناك تواصل بين أفراد مختلف الثقافات، ومن الأمثلة على ذلك، أنه أصبح بإمكان أي شخص أمريكي مثلًا أن يتناول طعامًا لا يعد إلا في اليابان، وذلك لتشاركية الثقافات، ومثال آخر، وهو انتشار 31 ألف فرع من سلسلة مطاعم **ماكدونالدز** الشهيرة، والتي هي بالأصل أمريكية، ولكن العولمة الثقافية هي السبب في انتشارها بشكل كبير جدًا في العالم.

ومن قبل انتشار ما يسمى بالعولمة الثقافية، لم يكن يعرف غير الهنود ما يسمى باليوغا، والتي هي عبارة عن وضعية جلوس يتم فيها بعض التأملات، حتى وصل الأمر بأنه أضحى يعتبر طريقة مواكبة للحداثة للمحافظة على الرشاقة، حتى أن بعض الأشخاص يسافرون إلى الهند، وذلك للحصول على الخبرة الكاملة في هذا الصدد بأنفسهم، وكل تلك أمثلة تبين مدى تأثير العولمة الثقافية على العالم بشكل عام.

ثانيا. تدعيات العولمة الثقافية على الأمن الثقافي:

للعولمة الثقافية اليّات وتداعيات كثيرة لأنّها أصبحت اليوم تخترق جدران الهويات المغلقة وتتمثّل هذه التداعيات أساسا في:

أ-تهديد الهويات:حيث يرتكز تهديد الهويات بالأساس على:

1-عولمة الأسـرة: وما يلاحظ في ظل العولمة الثقافية هو فقدان الأسـرة لقدرتها على الاستمرار كمرجعية قيمية وأخلاقية للناشئة بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج القيم.

2- **التأثير على العملية القيمية والتربوية:** بعد التحرّر من القيم والأفكار مما يهدّد بأزمة تربوية خانقة.

ب-تسليع الثقافة: تسعى العولمة الثقافية إلى نشر ثقافة الاستهلاك وترسيخها في ظل آليات الهيمنة لأنّها تقدّم مادتها الإعلامية للمتلقي في قالب مشـــوق ومعها تبلغ خطابها الإيديولوجي وأهدافها الاستهلاكية وتسهم في وأد حاسة النقد لدى المتلقي الذي يجد نفسه في نهاية المطاف قابلا لتمرير وقبول جميع القيّم والمواقف السلوكية دون اعتراض.

ج-التنميط الثقافي

لقد ارتبطت العولمة الثقافية في أذهان الكثيرين بمقولة التنميط الغربي وخصوصا الأمريكي للحياة اليومية (عادات الغذاء اللباس العمارة). وبمنجزاته الثقافية (الموسيقى الغناء الفن السينما). وطالت هذه الهيمنة أقطارا عديدة من العالم منها اليابان وأوروبا وتتجسّد سرعة التنميط من خلال سعي قوّي نحو نشر وتعميم أسلوب العيش الغربي بدعوى التحديث أي رفل المستوى الحضاري لبعض أقطار العالم.

ثالثا. الهجرة:

أدت التحولات التي شهدها العالم خلال العشريات الأربع للقرن الماضي إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسـمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الأوروبية أساسا ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع مختلفة: ميكانيكية فكرية وسياسية وقد أحدثت هذه الهجرة تحولات عميقة في الأمن الثقافي لأوروبا بعد أن أحدثت تغييرات في الأسـس الاجتماعية والثقافية لها وأدت إلى تفاقم الصـراعات الاجتماعية حيث أفادت بعض الدراسات أن تدفق المهاجرين من المستعمرات القديمة يخرق ثقافة البلد المضيف لانّ المهاجرون المنحدرون من أصل واحد يميلون إلى الاستقرار في مدن معينة ويخلقون بالتالي جيوبا من جيوب المهاجرين لإمكانية المحافظة على روابطهم الثقافية والاجتماعية. (الشيشاني، 2020).

رابعا. النزاعات الدينية أو العرقية:

عرف**"Capatorti"**الأقليات بوصفها "مجموعة أقل عدديا من بقية سكان الدولة يكون أعضاؤها في وضع غير مسيطر ومتمتعين بجنسية الدولة الموجودين على إقليمها ويتصفون بصفات تختلف عن تلك التي يتصف بها سائر مواطني الدولة كما يظهرون بشكل ضمني شعورا بالتضامن هدفه المحافاة على ثقافتهم وتقاليدهم أو على دياناتهم أو على لغتهم.

النزاع العرقي أو الديني يكون عند فرض لغة أو ديانة أو طريقة حياة معينة لشعب معين وتوصيف بعض الثقافات بالوضيعة أو المختلفة. ففي جنوب إفريقيا وأمام التفرقة العنصرية حاول الحكام إبقاء الناس منفصلين كحرمان بعض المجموعات من حقوق المواطنة وأسوأ من ذلك محاولة القضاء على مجموعات من السكان بالقتل الجماعي مثل رواندا كما تنشأ نزاعات بين مختلف هذه الطوائف بسبب التعصب الديني

كالمناقشات حول اختيار اللغة الرسمية (دستور أفغانستان الجديد) أو التمثيل السياسي للفئات العرقية أو الدينية (السنة والشيعة في العراق) أو العلاقات بين الدولة والدين (المسلمون في فرنسا) بل قد يتطور الأمر إلى النزاع المسلح والحروب الأهلية وغيرها من النزاعات الداخلية (الشيشاني، 2020).

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة نستخلص مسألة الأمن الثقافي نادرًا ما يتطلب الفهم الصحيح للمصطلح من خلال اتباع نهج متعدد التخصصات الذي يُرى من خلال النصوص العلمية أو التدريبات بين الثقافات اليوم، والأمن الثقافي ليس ثابت، بل هي عملية مستمرة، باعتبار أن استخدام المصطلح في صيغة الجمع يجب أن يكون ذلك بالإشارة إلى تلك الثقافة التي يجب فهمها على مستويات مختلفة. إذن، يجب أن ننظر إلى الأمن الثقافي من خلال ثقافة الفرد ككونه فرد من العائلة التي ولد فيها. كما يشير منظور الأمن الثقافي باعتباره ثقافة مدينة وهوية أمة.

نهيك عن أن مصطلح الأمن الثقافي يقتضي تطوير نظري يسمح لنا بوضع المفاهيم الأساسية في نظرية السياق العام، والذي ينصب بالتركيز على أساسيات الوجود الإنساني والتنظيم الاجتماعي، الذي يسمح لنا بتطوير نظرية تحتوي على عناصرها الأساسية (الفرد والمجتمع والهوية).

ويشير " الأمن الثقافي" بمعناه الواسع إلى مجموعة المعتقدات والقيم المشتركة بين مجموعة من الناس، والذي تنعكس في عاداتهم المشتركة من خلال التواصل و التفاعل.

ويشير مفهوم الأمن الثقافي إلى "الهوية" والتي تشكل في الأخير الوحدة التي ينتمي إليها الفرد.، والتي يمكن أن تتشكل في أشكال مختلفة: يمكن أن تكون في الوحدة البشرية جمعاء، حضارة معينة، وأمة محددة أو مجموعة عرقية أو مقاطعة أو أجزاء منها. وفي الواقع ، يمتلك الأفراد مجموعة من الهويات والدوائر تتصف بكونها متحدة في المركز ، كما كانت كل منها يمثل جسم كروى مختلفًا عن الآجر.

و يشير مصطلح الأمن الثقافي إلى استخدام الأساليب النفسية التي تهدف إلى تطوير صورة متماسكة للثقافات على أساس ثنائي الوسائط والتي تتميز بالقرب والانفصال وهما العاملان الرئيسيان في التمايز.

المراجع:

1. بوسعدية وهيب ، (2012)، الأمن الثقافي.
2. إسماعيل عبده إبراهيم،(1996) "الأمن الفكري في ضوء متغيرات العولمة أبعاد الدراسة النارية والمعالجة المجتمعية". المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري.
3. محمد نهلة ،(2020) ، الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه، في:
4. سعدي محمد (2020) ،"مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام" ،مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان.
5. أبو جودة الياس (2020)، **الأمن البشري وسيادة الدول**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008).
6. ولد أباه، السيد "اتجاهات العولمة إشكالات الألفية الجديدة" ،(لبنان: المركز الثقافي العربي، 2001).

7. تولايي محمد (2020) ، "قراة في الامن الثقافي السياسي"، في:2020/07/17/http://www.almaarefcs.org

8. الشيشاني زبيدة (2020) ،"ماهي العولمة الثقافية، "في: 2020 /07/18 https://mawdoo3.com/

المراجع باللغة الأجنبية:

9. Atwood, B, (1995) , "Towards a New Definition of National Security: The New Strategic Threats." **Vital Speeches**, Vol. 62, No. 5.

10. Holger Stritzel, (2007)," Towards a Theory of Securitization:Copenhagen and Beyond"**, European Journal of International Relations**.

11. Kakonen, J,(1962) "The Concept of Security - From Limited to Comprehensive." , Perspectives on Environmental Conflict and International Relations, London: Pinter Publishers.

12. Mathews, J,(1989), "Redefining Security." Foreign Affairs, Vol. 68, No. 2.